المملكة المغربية
رئاسة النيابة العامة

Royaume du Maroc
Presidence du Ministère Public

إلى
السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف
السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

2019 نونبر 25

58...../د.ن.ع/د

الموضوع: حول التصدي للنصب بمحيط المحاكم.

سلام تام بوجود مولانا الامام

وبعد،

لوحظ استمرار بعض الأشخاص في تعاطي النصب داخل فضاء المحاكم أو بالأماكن العمومية القريبة من محيطها، مستغلين هشاشة بعض المتقاضين وظروفهم لادعاء قدرتهم على إيجاد حلول لقضاياهم المعروضة على المحاكم أو التدخل لفائدتهم لدى بعض الجهات القضائية مقابل مبالغ مالية مختلفة.

وإذا كانت المجهودات المبذولة من طرف الدولة لتخليق الحياة العامة تشكل خيارا ثابتا. فإن الانخراط في هذه المجهودات يعد من أولويات السياسة الجنائية التي اعتمدتها رئاسة النيابة العامة منذ شروعها في مزاولة اختصاصاتها، والتي أثمرت بفضل تظافر جهود الجميع على نتائج إيجابية تعكسها الأرقام الواردة في التقريرين المتعلقين بتنفيذ السياسة الجنائية لسنتي 2017 و2018، وكذلك إقبال المواطنين على التبليغ عن الرشوة بواسطة الخط الهاتفي المباشر المعد لهذه الغاية.

غير أن بعض الظواهر المرتبطة بالفساد والمتمثلة في احتراف بعض الأشخاص لعمليات النصب على المتقاضين، بادعاء كونهم سماسرة لبعض المنتمين للمهن القانونية والقضائية، ما تزال تخدش صورة العدالة لدى الرأي العام، وتمس بسمعة القضاة وباقي ممتهني العدالة، وهي بلا شك تؤثر في مستوى ثقة المتقاضين بالقضاء، مما يجعل التصدي لها أولوية من أولويات السياسة الجنائية.

شارع الأرز - مجمع محج الرياض - الرباط Avenue Al-Arz - Mahaj Riyad - Rabat
...residenceministerepublic.ma - Tél : (+212) 05.37.57.53.60 - Fax : (+212) 05.37.57.53.58

لأجله، فإني أطلب منكم القيام بكل حزم بالتدابير التالية:

1. تشديد المراقبة على الأشخاص الوافدين على المحاكم والذين لا تكون لديهم قضايا تخصهم، وتتبع سلوكاتهم واتصالاتهم داخل المحاكم، من أجل ضبط المخالفين منهم؛
2. تكليف مصالح الشرطة القضائية بالقيام بنفس المهام بمحيط المحاكم، وبالأماكن العمومية القريبة منها لضبط الأشخاص الذين يتعاطون لمثل هذه الأعمال؛
3. بذل الجهود اللازمة بتنسيق مع رئاسة المحكمة والشرطة القضائية وباقي الفاعلين في حقل العدالة لتحصين فضاء المحكمة وتنظيم الولوج إليها دون المساس بعلانية الجلسات، ومراقبة محيطها الخارجي لضبط الأشخاص الذين يترددون على جنبات المحاكم دون أن تكون لهم أغراض تخصهم، ويهدفون إلى استغلال حاجات المتقاضين وادعاء إمكانية التدخل لفائدتهم مقابل مبالغ مالية، ملحقين بهم وبسمعة القضاء ضررا فادحا، يهدم الثقة التي يسعى الجميع إلى تعزيزها؛
4. تحسيس مرتفقي المحكمة بكل الوسائل المتاحة بخطورة الوقوع في شراك النصب، وتوجيههم إلى ضرورة سلوك المساطر القانونية لاقتضاء حقوقهم، مع إيلاء تبليغاتهم بهذا الخصوص العناية اللازمة ومباشرة الإجراءات القانونية فورا مع اتخاذ القرارات الصارمة التي من شأنها تحقيق الردع العام والخاص.

ونظرا لما لهذه التعليمات من أهمية بالغة، فإني أدعوكم إلى التقيد بها وتطبيقها بكل حزم، مع الرجوع إلى هذه الرئاسة في حالة ظهور أي صعوبات قد تعترضكم في تطبيق هذه الدورية. والسلام.

الوكيل العام للملك
رئيس النيابة العامة
محمد عبد النباوي